وانما عقد ثلثه وحمسين ولبس مشروعا في ذلك اصلا وقد نبه المصنف
رحمه الله على ذلك في الدقايق وجواب ذلك ان الايراد الملزم
والمبني على ان شرط عقد ثلثه وحمسين عند اهل الحساب ان يضع
لرق الحنصر اليسرى وليس ذلك مرادا وهذا الشرط ليس مجمعا عليه
عند اهل الحساب فاو مهذا المصنف رحمه الله في الدقايق بل هو
المشهور وفق الحساب من لا يشترط ذلك وعلى هذا يلزم المصنف
من قال بثلثه وحمسين، قاريا على ظاهره وهذا الذي الحديث الصحيح
نبه على ذلك والذي في الاقليد فقال واعلم ان معنى عقد الثلثة في التشهد
ليس كما يتعلق القبط يحلون الخنصر فوق البنصر بل المراد ان تقبض
الاصابع من غير ان يحل بعضها فوق بعض وذلك بان في الحساب عند
من يحمل الرقوم على الثلثة والتسعة قبض الاصابع الى داخل الكف
ويشطح والله اعلم قوله واقله التحيات لله سلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله هذا هو جميع التشهد الى
وقفت عليه وهو مشتمل على ان الرافعي رحمه الله نقل في شرحه الكبير
عن الامام الشافعي رضي الله عنه في اقل التحيات ثلث روايات وليس
هذا الذي في الشرح شيئا منها فان الرافعي رحمه الله واما الاقل

فالمنقول

اهل و

فالمنقول عن الشافعي رضي الله عنه ان اقل التشهد التحيات لله سلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان
لا اله الا الله وان محمدا رسول الله اللهم هذا ارون اصحابنا العراقيون
وتابعهم القاضي الروياني وصاحب المهذب الا انه نقل واشهد ان محمدا رسوله
واسقط الصلاة في نقل بعضهم وبركاته وجعل صيغة الشهادتين الثانية
واشهد ان محمدا رسول الله هذا هو الذي اورده في الحاوي وحكاه العاشري
في فاذا اصل الخلاف في المنقول عن الشافعي رضي الله عنه في ثلثة مواضع
احدها في قوله وبركاته الثانية في قوله اشهد في المرة الثانية والثالثة
من غفل الله في الشرح فمنهم من الغى بقوله وسنوا هذا كلام الرافعي رحمه الله
وكلام الروضة نحوه ومقتضاه ترجيح ما سلاه اولا لانها قد نبه عليه
بصيغة الجزم بانه المنقول عن الشافعي ثم ذكر الخلاف في الشرح اثبت قوله
وبركاته واثبت قوله واشهد في المرة الثانية واثبت قوله الله في المرة الثالثة
الثانية انتهى وهذا الذي واحد من الروايات المنقولة عن الشافعي
رحمه الله بل هو ثالث رابع وهذا عجيب كيف يرجح في الشرح شيئا ليس مما نقله هو
في الروضة عن امام المذهب فان قلت لا يراد على الشرح في ذلك فانه على
كلام المحرر ثم نبه على الصواب على عادته بقوله بعده قلت الاصح وان محمدا
رسول الله وعلى ذلك بخلاف الرواية الراجحة في المنقول عن الشافعي رضي الله عنه
المتقدم ذكرها اولا قلت الذي وصلته في على نسخ بالمحرر وان محمدا

الثانية